

# اثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات

م.م حسن نايب ضاحي

مديرية تربية ديالى

م.م علي طالب حسين

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

م.م محمد نوري فرحان

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

The impact of the cost of borrowing on the accounting  
reserve in the financial reports of companies

Assis.Lec Hasan Naib Dahi/ Directorate of Education  
in Diyala

Assis.Lec Ali Taleb Hussein/ College of Administration  
and Economy/Diyala University

[AliAlsade605@yahoo.com](mailto:AliAlsade605@yahoo.com)

Assis.Lec Mohammed Noori Farhan/ College of  
Administration and Economy/Diyala University

[ahmedmohammed22625@gmail.com](mailto:ahmedmohammed22625@gmail.com)

تزايدت الدراسات والبحوث في موضوع التحفظ المحاسبي في الآونة الاخيرة بشكل ملحوظ خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية والأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وقد استهدفت هذه الدراسات ممارسات التحفظ المحاسبي باعتباره احد الاليات التي تمتلكها الادارة والتي تمكنها من التلاعب في الارباح والتأثير على القوائم المالية. تطورت المحاسبة عن تكلفة الاقتراض في العديد من الاتجاهات وعلى يد العديد من الجهات والباحثين والتنظيمات المهنية والمحاسبية، تسعى الدراسة الحالية في التعرف على اثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالشركات من خلال قياس اثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالشركات وبيان اثر المعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض على مستويات التحفظ المحاسبي. توصلت الدراسة الى ان استخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات. وايضا هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين كل من المعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية **الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي , الاقتراض , القوائم المالية , المعالجات المحاسبية**

### Abstract:

Studies and research on the subject of accounting reservations have increased significantly recently, especially after the collapse of many international companies and the global financial crisis in 2008, these studies aimed at accounting practices as one of the mechanisms owned by the management, which enables them to manipulate profits and affect the financial statements. Accounting has evolved on the cost of borrowing in many directions and by many bodies and researchers and professional and accounting organizations. The present study seeks to identify the impact of the cost of borrowing on the accounting reserve in the financial statements of companies by measuring the impact of the cost of borrowing on the accounting reservation in the financial statements of companies and the impact of accounting treatments for the cost of borrowing at the levels of accounting reservation. The study concluded that the use of the accounting reservation contributes to enhancing the credibility of the financial statements and increasing the level of information adequacy. There is also a significant correlation between the accounting treatments for the cost of borrowing and the level of the accounting reserve in the financial reports. **The Keywords: Accounting reservation, borrowing, financial statements, accounting treatments**

### المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

#### أولاً: منهجية البحث

##### ١- مقدمة

يعد التحفظ المحاسبي احد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي يجب ان تتوفر في القوائم المالية، وقد سار التحفظ المحاسبي بشكل ملحوظ في ممارسة العملية، اذ بلغ اهتمام المحاسبين به الى درجة انه اصبح يمثل اهم ركن من اركان الممارسة العملية، وخاصة في الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين مجموعة من البدائل، فإنه يختار البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي. تعد عملية الاقتراض اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للشركات نظراً لارتفاع الفوائد المتحققة عنها مقارنة بالاستثمارات الاخرى، ومن ثم فهي الاستثمار الاكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية. فالتحفظ المحاسبي يطرح نفسه باعتباره اليه هامة لمعالجة صراعات الوكالة بين حملة الاسهم واصحاب الديون، ويخفض التكاليف الوكالة الخاصة بالديون، كذلك يقلل عدم تماثل المعلومات ويحمي مصالح الدائنين، ويساعد المدنيين لتأسيس سمعة جيدة وتخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية ويمد الدائنين بالمعلومات في الوقت المناسب من الجانب السلبي لمخاطر قروضهم. لذلك صار التحفظ المحاسبي احد ابرز القضايا المحاسبية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين. استناداً الى ما تقدم فان الدراسة الحالية تسعى الى توضيح أثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. ولغرض الاحاطة بالموضوع قسم البحث الى اربعة مباحث تناول الاول منهجية البحث والدراسات السابقة واختص الثاني التأطير النظري للبحث وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، وجاءت الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

##### ٢- مشكلة الدراسة

تتلور مشكلة الدراسة في بيان اثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بأعتمارها احد العوامل التي يمكن ان تؤثر في التحفظ المحاسبي الشركات ، وذلك لان تكلفة الاقتراض ترتبط بالمقرضين والمقرضين والذين يرتبطون بدورهم بمستويات مختلفة من المخاطر والفوائد

تستند فرضية الدراسة على فرضية مفادها بأنه ليس هنالك تأثير ذو دلالة احصائية لتكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالشركات ، وعدم وجود علاقة بين مستويات التحفظ المحاسبي والمعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض.

#### ٤- هدف الدراسة

يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرف على اثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالشركات ، ومحاولة قياس المعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض على مستويات التحفظ المحاسبي.

#### ٥- اهمية الدراسة

تتضح اهمية الدراسة من خلال الاهمية التي يحظى بها تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالشركات وتوضح الدراسة مستويات التحفظ المحاسبي والمعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض.

#### ثانياً: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة الدعامه الرئيسية للبحوث العلمية في اطارها النظري العام وفي جوانبها التطبيقية، فهي تساهم في اغناء ودعم الاسس النظرية للموضوع مجال البحث بما تحمله من طروحات وجدل وتدعم الجوانب العلمية من خلال ما تقدمه من اساليب وادلة تجريبية.

#### ١- دراسة (Jieying,Zhaig، 2008)

فوائد التعاقد على التحفظ المحاسبي بين المقرضين والمقرضين هدفت الدراسة الى بيان الفوائد السابقة واللاحقة للتحفظ المحاسبي للمقرضين والمقرضين في ديون عملية التعاقد، ونتج عن الدراسة ان المقرضين الذين لديهم تحفظ هم اكثر استفادة من غيرهم من خلا الاشارة الى مخاطر التخلف عن السداد في الوقت المناسب. توصلت الدراسة الى ان المقرضين الاكثر تحفظاً هم اكثر عرضة لانتهاك شروط الدين في ظل انخفاض الاسعار، وان المقرضين يقدمون اسعار فائدة اقل للمقرضين الاكثر تحفظاً.

#### ٢- دراسة (أبو خزانه، ٢٠١٢)

أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. هدفت الدراسة الى دراسة أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة والمتداولة اسهمها ببورصة الاوراق المالية المصرية. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي، ووجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الرافعة المالية للديون قصيرة الاجل والتحفظ المحاسبي، وان زيادة اجل الديون يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي وذلك بالشركات المتداولة اسهمها بالبورصة المصرية.

#### ٣- دراسة (درغام والعيسى، ٢٠١٢)

أثر المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣) دراسة حالة هدفت الدراسة الى بيان أثر تغير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣)، وذلك بالتطبيق على القوائم المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية. توصلت الدراسة الى ان سياسة الرسملة تؤدي الى تحسن مؤشرات والنسب المالية، وذلك بارتفاع رقم صافي الربح، ونسب الربحية، وانخفاض في نسب المديونية المالية مقارنة بسياسة اعتبار الفوائد مصروفاً ايرادياً وبدورها تؤثر على متخذ القرار.

#### ٤- دراسة (النجار، ٢٠١٤)

قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم هدفت الدراسة الى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان اثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم. توصلت الدراسة الى ان انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما وجدت الدراسة ان قطاع التأمين والبنوك هي الاكثر تحفظاً، في حين كان القطاع الاستثماري هو الاقل تحفظاً، وان مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر ايجاباً على القيمة السوقية للسهم.

#### التعليق على الدراسات السابقة

تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة وهي فؤد التعاقد والتحفظ المحاسبي وكشفت الدراسات السابقة عن العلاقة بين هيكل رأس المال والتحفظ المحاسبي وايضا تكلفة الاقتراض والتقارير المالية . ولقد كونت الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة خلفية نظرية لمفهوم التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض والتي من خلالها استطاع الباحث ان يحدد مشكلة وفروض الدراسة.

### المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة

#### اولاً: تكلفة الاقتراض ومحدداتها

يهدف البحث في هذا المبحث إلى دراسة مفهوم تكلفة الاقتراض والعوامل المؤثرة في تكوينها، وأهم دوافع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض، والمعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض ذلك من خلال المحاور التالية:

١-١ مفهوم تكلفة الاقتراض والعوامل المؤثرة في مكوناتها

٢-١ دوافع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض

٣-١ المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض

٤-١ أثر سياسة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية

وفيما يلي عرضاً لكل محور من المحاور السابقة:

#### ١-١ مفهوم تكلفة الاقتراض والعوامل المؤثرة في تكوينها

تطورت المحاسبة عن تكلفة الاقتراض في العديد من الاتجاهات وعلى يد العديد من الجهات والباحثين والتنظيمات المهنية والمحاسبية، قد أسفر هذا التطور عن صدور العديد من المعايير المحاسبية والنشرات المهنية والقرارات على مستوى العالم، يُعد Robert Anthony من أوائل من تبنى فكرة المحاسبة عن تكلفة الاقتراض والفوائد وتصدر لها الفتوى مع الهيئات المهنية ولكن من الزاوية الاقتصادية، ذلك بسبب الجدال الكبير الذي دار حول ضرورة الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك حيث إن المعهد الأمريكي للمحاسبين قد تدخل لدراسة هذا الموضوع وأصدر توصيته بضرورة منع معالجة تكلفة رأس المال المملوك (تكلفة ضمنية) وعدم رسملتها حيث إنها غير مقبولة من الناحية النظرية، لكن لم تلق هذه التوصية قبولاً واسعاً حتى تدخلت لجنة بورصة الأوراق المالية في عام ١٩٧٤ لوقف هذه الممارسات حتى يتمكن مجلس معايير المحاسبة المالية من دراسة هذا الموضوع ولكن Anthony لم يعبأ بذلك وأصدر كتابه في عام ١٩٧٥ بعنوان Accounting for the Cost of Interest ليدافع عن تكلفة رأس المال المملوك (الابراشي، ٢٠١٥، ص ٣٥). عرفت تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) بأنها الفائدة وغيرها من التكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. ونتيجة لذلك يوجد العديد من العوامل المؤثرة في مكونات تكلفة الاقتراض، ويمكن حصر أهمها فيما يلي (ضاحي، ٢٠١٥، ص ٣٧):

- **الحوافز الاستثمارية والضمانات الحكومية:** حيث تعد الحوافز الاستثمارية والضمانات الحكومية على القروض مهمة للحفاظ على مستوى الاستثمار، وذلك لأن الضمانات الحكومية تؤدي إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، وزيادة الاستثمار وفي الوقت نفسه تقلل من المنحصلات الضريبية للشركة، على العكس ففي حالة تخفيض الضمانات الحكومية يتم زيادة تكلفة الاقتراض وانخفاض التدفقات النقدية وتقليل الاستثمار وانخفاض الحصيلة الضريبية، من ثم يجب على الحكومات الحفاظ على مستوى مثالي من الضمانات الحكومية.
  - **تقلبات أسعار الصرف:** وذلك لأن تغير أسعار الصرف ما هو إلا محصلة للعديد من العوامل التي لا يمكن للمنشأة المقترضة أن تؤثر فيها بمفردها، ومن ثم فإنها تكون معرضة لهذه التغيرات، ونظراً لأنه في ظل التغير في أسعار الصرف لا ينظر إلى تكلفة الاقتراض على أنها تتمثل في الفائدة فقط.
  - **سياسات إدارة الائتمان:** تعد المكونات الرئيسية لسياسات إدارة الائتمان النموذجية هي طريقة البيع، التصنيفات الائتمانية للسندات، تكلفة الإصدار، عامل الأمان للسندات، هيكل سداد السندات، على قدر الكفاءة في تصميم تلك المكونات الرئيسية تكون تكاليف الاقتراض الواجبة الدفع فكلما زادت الكفاءة انخفضت تكاليف الاقتراض.
  - **الضرائب:** يؤدي اللجوء إلى الاقتراض كمصدر من مصادر التمويل إلى تحقيق ميزة الوفر الضريبي للفوائد لكونها تدرج ضمن الأعباء فتتخفف الأرباح الخاضعة للضريبة فتدفع المؤسسة ضرائب أقل مما لو لم تكن هناك فوائد.
- ٢-١: دوافع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض.

أن أهم دوافع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض هي أنها تمثل جزءاً لا يستهان به من إجمالي التكاليف الثابتة والذي تتحمله المنشأة الاقتصادية في سبيل الحصول على الموارد المالية اللازمة للقيام بعملية الاستثمار عن طريق تحديدها لنصيب كل فترة محاسبية من هذه التكلفة ( عبد النبي، ١٩٩٠، ص ١٥).

و يشير (Keith, 2013, P. 37) إلى أن الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض يرجع إلى الشروط التي تم وضعها بين المقرض والمقترض وجمع هذه الخصائص في أربع مجموعات وهي:

- أجل الاستحقاق: وهو عبارة عن المدة الزمنية التي يستحق سداد الدين بعدها، وفقاً لهذا الاعتبار تم تقسيم الديون إلى: قصيرة الأجل وتكون المدة الزمنية لسدادها أقل من سنة وتصنف كالتزامات متداولة في القوائم المالية، طويلة الأجل وتكون المدة الزمنية لسدادها أكثر من سنة، وتصنف كالتزامات غير متداولة في القوائم المالية.
- معدلات الفائدة: وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على معدلات الفائدة وهذه العوامل هي: معدل الفائدة الحقيقي، التوقعات التضخمية، السيولة، مخاطر المقرض أو الجدارة الائتمانية للمقترض.
- وقد قسمت هذه الدراسة معدلات الفائدة إلى نوعين (ثابت، متغير) حيث إن معدل الفائدة الثابت يتم الاتفاق عليه إسمياً ولا يتغير هذا المعدل بمرور الزمن أبداً، أما معدل الفائدة المتغير أو المتقلب (Floating Rate Debt) يتغير وفقاً لكل فترة على حدة ومن ثم تكون الفائدة المتعلقة بعامل المخاطرة أقل ومن ثم يتمتع المقترض بتكلفة تمويلية أقل للمشروع.
- الورقة المالية: وهي عبارة عن الرهن الذي يدل على مصادقية المقترض وتأكيد للمقرض بسداد الدين بعد انتهاء المدة.
- اعتبارات الخضوع للضرائب: حيث إن إصدار الديون قد يخضع أو لا يخضع للضريبة وفقاً للقوانين الضريبية المختلفة والغرض من استخدام الأموال المقترضة.

و يرجع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض إلى طبيعة الشركات حيث إن الشركات تسعى دائماً إلى الحصول على معدلات ترجيح ائتمانية حتى تتمكن من تخفيض التكلفة التمويلية لديها ولن يتحقق لها ذلك إلا بتحقيق نظام جيد للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض يمكن وكالات الترجيح الائتمانية من الاطلاع عليه (Reeb, et al, 2001, P. 411).

وأدى ظهور المؤسسات المالية ومعدلات الترجيح الائتمانية إلى وجود أكبر الأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تكاليف الاقتراض مما ينادى بضرورة الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض (Johnson, Kriz, 2005, P. 102).

كما أشار (Kim & Lin (2012, P. 329) إلى أن المحاسبة عن تكلفة الاقتراض تتأثر أيضاً بالتضخم، هنا استطاع المعيار الدولي رقم (٢٩) أن يفصل في هذا الأمر حيث أشار إلى أن تكلفة الاقتراض الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم لا يجب رسملتها.

### ٣-١ المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض.

أجمع معظم الكُتَّاب والباحثين والهيئات المهنية والعلمية على وجود معالجتين لتكاليف الاقتراض وهما: اعتبار تكاليف الاقتراض مصروف إيرادي يحمل على الفترة في سنة تحققة، أو رسمة تكاليف الاقتراض واعتبارها جزءاً من تكلفة إنشاء هذا الأصل وإهلاكه ضمن تكلفة الأصل، لكن أصبحت كلتا المعالجتين محل جدل بين الكُتَّاب والباحثين حيث يرى البعض أن رسمة لتكلفة الاقتراض، يرى البعض الآخر أن رسمة اعتبارها مصروفاً إيرادياً، كلا الفريقين لديه أدلة لتأييد رأيه ويرى أن فيها الصواب (عبد النبي، ١٩٩٠).

ولهذا الأمر يعرض الباحث كلا المعالجتين من وجهة نظر الكُتَّاب والباحثين المختلفين ودراسة أوجه التأييد والمعارضة للمعالجتين المختلفتين على النحو التالي:

#### المعالجة الأولى: اعتبار تكاليف الاقتراض مصروف إيرادي يحمل على الفترة في سنة تحققة:

تتضمن هذه المعالجة باعتبار تكاليف الاقتراض مصروف إيرادي يحمل على قائمة الدخل في نفس الفترة التي حدثت فيها، ظهر لهذه المعالجة العديد من المبررات التي تدعمها من وجهة نظر العديد من الباحثين، يمكن عرضها فيما يلي:

معالجة تكاليف الاقتراض على أنها أعباء تحمل على قائمة الدخل توفر لنا قوائم مالية تعطي نتائج أكثر صلاحية للمقارنة بين فترة وأخرى، حيث تسمح بتحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصروفات، الأمر الذي يتيح بالتالي مؤشراً أفضل للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وذلك لأن أسعار الفائدة تتذبذب أو تتغير مع تغير مستوى الاقتراض وليس مع عملية اقتناء الأصل (عرفه، ٢٠٠٠، ص ١٧٩)، إلا أنه يمكن الرد على ذلك بأن مبدأ تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصروفات غير عادل لأن مبلغ القرض عادة ما يكون كبيراً في سنواته

الأولى ثم يبدأ في التناقص في السنوات التالية (عبد النبي، ١٩٩٠، ص ٢٣)، كما أن اعتبار تكلفة الاقتراض هي في الأصل تكلفة تمويل ويجب أن يُنظر إليها كذلك واعتبارها مصروفات تخص الفترة مما يزيد من قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات ويوفر مؤشرات أفضل للتدفقات النقدية المستقبلية (حماد، ٢٠٠٨، ص ٤٣٤).

ويرى الباحث من خلال العرض السابق للمعالجة الأيرادية أنها تقوم على مجموعه من المبررات المنطقية، لها العديد من الردود على تلك المبررات أيضاً، من ثمَّ يعرض الباحث المعالجة البديلة وهي رسملة تكلفة الاقتراض.

### المعالجة الثانية: رسملة تكاليف الاقتراض واعتبارها جزء من تكلفة الأصل:

تستند هذه المعالجة على أساس عدم حصول المنشأة على منافع من الأصل إلا بعد الانتهاء من الإنشاء أو استخدام الأصل في الإنتاج، لذلك فإن جميع التكاليف خلال فترة الإنشاء متضمنة الفوائد تدرج ضمن تكلفة الأصل التي ستخضع للإهلاك خلال سنوات الحياة الإنتاجية للأصل، ذلك لأن الفائدة شأنها شأن تكلفة المواد والعمل وتعتبر تكلفة ضرورية للإنشاء ولهذا يجب إضافتها لتكلفة الأصول، في حين تؤدي الرسملة إلى الحصول على مقياس دقيق لإجمالي استثمارات المنشأة في الأصول، إلا أن تطبيق الرسملة لتكاليف الاقتراض يكتفه العديد من الصعوبات التطبيقية التي تحول دون تطبيقه بشكل صحيح مثل: مشاكل تحديد تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها، حساب المتوسط المرجح، مركزية التمويل، اتساع رقعة التقدير الحكمي (عبد النبي، ١٩٩٠، ص ٣٠).

وتحظى هذه المعالجة بقبول واسع بين الكتاب والباحثين مستنديين في ذلك إلى مدى واسع من المبررات، حيث يرى (عرفه، ٢٠٠٠، ص ١٧٩) أن رسملة تكاليف الاقتراض تستند إلى المبررات التالية:

- وجود العلاقة المباشرة بين القروض التي تعدها الوحدة وبين اقتناء تلك الأصول لأن المنشأة لم تقتض أساساً إلا بغرض شراء الأصل.
- إن عدم رسملة تكلفة الاقتراض المصاحبة لاقتناء الأصل وتحميلها بالكامل على حسابات النتيجة خلال الفترة تؤدي إلى تخفيض الأرباح الجارية بينما لو تم رسملتها فإنه يتم تحميل جزء فقط من تلك التكاليف على حسابات النتيجة، حيث توزع تكلفة الاقتراض على عدة فترات مالية من خلال إهلاك الأصل ومقابلتها مع إيرادات مستقبلية، مما ينتج عنه مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات.

### ١-٤ أثر سياسة تكلّة الاقتراض على القوائم المالية

١- تأثير السياسة المتبعة في نتائج قائمة الدخل

ان عملية رسملة تكاليف الاقتراض تؤدي الى تحسن الفوري في صافي الربح في سنوات إنشاء الاصل، وذلك بمقدار الفوائد التي ترسمل مطروحاً منها الوفر الضريبي على هذه الفوائد، مما يؤدي الى التحسن في بعض النسب المالية المهمة، اما اعتبار الفوائد مصروفاً ايرادياً فهو عكس من ذلك لأنه سوف يؤدي الى انخفاض صافي الربح في السنوات التي تتحمل فيها فوائد على القروض التي استخدمتها سواء اكان في انشاء الاصل او استخدامات اخرى (درغام وعيسى، ٢٠١٢، ص ٧٧).

٢- تأثير السياسة المتبعة على قائمة الارباح المحتجزة

قائمة الارباح المحتجزة تتأثر برقم صافي الربح المرسل اليها من قائمة الدخل والذي يكون تأثير اتباع سياسة الرسملة للفوائد عليه بزيادة صافي الربح، والعكس في حالة اتباع سياسة اعتبار الفوائد مصروفاً ايرادياً، وتعد قائمة الارباح المحتجزة عبارة عن حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث ان رقم صافي الربح سوف يرحل الى قائمة الأرباح المحتجزة والتي ترحل بدورها الى قائمة المركز المالي بجانب حقوق الملكية.

٣- تأثير السياسة المتبعة في الميزانية العمومية

اتباع سياسة رسملة تكلفة الفوائد تؤثر على الميزانية العمومية في اتجاهين، الاتجاه الاول هو زيادة تكلفة الاصول نظراً لأن الفوائد المرسملة تحمل على تكلفة الاصل وتتدمج معها، وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً مباشراً، الاتجاه الثاني هو زيادة حقوق الملكية من خلال زيادة الارباح المحتجزة والتي تأثرت بقائمة الدخل من قبل وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً غير مباشر، وعلى العكس من ذلك في حالة اعتبار تكاليف الاقتراض مصروفاً ايرادياً يخص السنة التي حدث فيها، فلن تأثر الاصول بقيمة الفوائد المستحقة على القروض الخاصة بإنشاء الاصل ذاتياً، وايضاً سوف تتخض قيمة حقوق الملكية انخفاض الارباح المحتجزة والتي تأثرت بقائمة الدخل من قبل (درغام وعيسى، ٢٠١٢، ص ٧٨).

٤- تأثير السياسة المتبعة في قائمة التدفقات النقدية

ان اثر السياسة المتبعة لتكلفة الاقتراض ينصب على قطاعي الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية وذلك كما يلي. (المناوي، ٢٠٠٠، ص٤٨-٥٠)

### ١- أثر السياسة المتبعة في الانشطة التشغيلية

حيث يوضح هذا القطاع التغير في النقدية الناتجة عن الانشطة التشغيلية، وهذا التغير يمكن ايجاده سواء بتعديل صافي الربح بالعناصر التي ترتب عليها دخول او خروج نقدية مثل الاهلاك والنفاد ومكاسب او خسائر بيع اصول ثابتة، وكذلك يعدل التغيرات التي تحدث في للأصول قصيرة الاجل والالتزامات قصيرة الاجل. حيث انه في حالة اتباع سياسة الرسملة سوف تكون النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية مرتفعة بالفرق بين صافي الربح والزيادة في المدفوعات الضرائب، عنها باعتبار الفوائد مصروفاً ايرادياً سيؤدي الى تخفيض صافي الربح الذي يقوم بدوره بتخفيض النقدية المتولدة من الانشطة التشغيلية.

### ٢- أثر السياسة المتبعة على الانشطة الاستثمارية

حيث يوضح التغير في النقدية الناتجة عن التصرفات في الاصول طويلة الاجل، وتؤثر سياسة رسملة تكلفة الاقتراض في ناتج الانشطة التشغيلية من خلال تأثيرها المباشر على النقدية الخارجة للاستثمار في الاصول طويلة الاجل، ومن ثم تؤدي الى انخفاض التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية، والأثر النهائي على قائمة التدفقات النقدية هو نقص في التدفقات النقدية الصافية نتيجة زيادة مدفوعات الضرائب.

### ثانياً: التحفظ المحاسبي

تعتبر المحاسبة المالية أداة لتسجيل الاحداث المالية والاقتصادية وقد تميزت المحاسبة المالية باستجابتها للحاجات الأنية للمجتمع بصفتها المتغير التابع الذي يتغير باختلاف المتغيرات المستقلة المتمثلة في البيئة المحيطة و الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما أدى الى تراكم خبرات محاسبية كبيرة والتي تحولت تدريجياً الى قواعد عرفية و تقاليد أصبحت مقبولة بين جمهور المحاسبين فانبتقت المفاهيم والفروض و القواعد و المبادئ والأعراف المحاسبية من خلال الممارسات و التطبيقات العملية للمحاسبة .

ولم تواجه أي سياسة محاسبية بانتقادات مثل الذي واجه به التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) فمازال يحظى بمجال واسع من الجدل البحثي من حيث كونه عرف أو معتقد محاسبي Convention أو احد الاجراءات المحاسبية Procedures أو سياسة محاسبية Policy أو مبدأ محاسبي Principle ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود تعريف موحد للتحفظ المحاسبي على الرغم من ان التحفظ المحاسبي يستمد اهميته من تطبيق فرض الاستمرارية والمحافظة على رأس المال سليماً وهذا ما دعا الباحث لدراسة مفهوم التحفظ المحاسبي من أجل التعرف على ماهية التحفظ المحاسبي ومكوناته (محمد، ٢٠١٣، ص٢٥).

### ١-١ مفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته .

حاول العديد من الباحثين التوصل الى تعريف محدد وواضح للتحفظ المحاسبي.

فعلى سبيل المثال:

عبر المحاسبون عن النظرة التقليدية للتحفظ المحاسبي بأنها توقع جميع الخسائر وعدم توقع اي ارباح. اي اخذ الخسائر المتوقعة في الحسبان دون أخذ الارباح غير المحققة حتى تتحقق فعلاً. وان يدرجوا في تقاريرهم ادنى قيمة محتملة للأصول والإيرادات واعلى قيمة محتملة للالتزامات والخسائر ( عبد المنعم، ٢٠١٥، ص١٨).

على الرغم من أهمية التحفظ المحاسبي ومكانته في عملية إعداد القوائم المالية إلا أن الملاحظ عدم وجود تعريف موحد لهذا المفهوم، فعرفه (Basu) بأنه التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث انعكاس أثر الأنباء غير السارة بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة، وقد عرف (Ryan & Beawer)) التحفظ المحاسبي بأنه الانخفاض المستمر للقيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية من فترة إلى أخرى، ويعرف أيضاً بأنه معيار للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تقود إلى تقليل الأرباح التراكمية المقر عنها، من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات، والاعتراف الفوري بالنفقات. ويشير مصطلح التحفظ المحاسبي إلى التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الامكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وبالتالي يفضل تقييم الأصول بقيم أقل واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة (النجار، ٢٠١٤، ص١٨٢).

من ناحية أخرى، ومع محاولة الهيئات المهنية والتنظيمية القائمة على تنظيم الممارسة العملية في المحاسبة الحد من الممارسات المحاسبية المتحفظة، كما في الأخذ بمفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي يمكنه منحاً مغايراً للتحفظ المحاسبي، إلا أن إطار إعداد القوائم المالية وعرضها لمعايير المحاسبة الدولية، عد التحفظ المحاسبي إحدى الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية وقدمه كطريقة للتعامل مع حالة عدم التأكد المحيطة بإجراء التقديرات واستخدام الأحكام، مبنياً استخداماً مقيداً للتحفظ المحاسبي، إذ عد أن التحفظ يتجسد في تبني درجة من الحرص في ممارسة الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة، وذلك لمعالجة حالات عدم التأكد الملازمة للكثير من الأحداث والظروف الفقرة (٢٧) من إطار إعداد القوائم المالية وعرضها. (يوسف، ٢٠١٢، ص ٢٤٥)

كذلك جاء في تعريف آخر للتحفظ المحاسبي انه عرف التحفظ هام للتقارير المالية يتطلب الاحتياط في الاعتراف والقياس لكلاً من الدخل والاصول. (Givoly and Hayn, 2000)

يلاحظ من التعريف اعلاه اعتبار التحفظ عرفاً جرت العادة على تطبيقه احتياطاً للمستقبل، وذلك عند الاعتراف والقياس للدخل والاصول، كما ان هذا المفهوم اخذ في اعتباره تأثير التحفظ على قائمتي الدخل والمركز المالي.

### اهمية التحفظ المحاسبي

تتمثل اهمية التحفظ المحاسبي فيما يلي (عبد المنعم، ٢٠١٥، ص ٢١):

- ١- التغلب على السلوك الانتهازي للإدارة في ظل اعتماد خطط الحوافز على الارباح المحاسبية. كما ان التحفظ المحاسبي وسيلة للحد من قدرة ادارة الشركة على تبني اساليب المحاسبة غير المتحفظة التي تحقق من خلالها مصالحها الشخصية حتى ولو على حساب مصالح الاطراف الاخرى في الشركة وعلى رأسهم الملاك والمساهمين.
- ٢- يعمل التحفظ المحاسبي على الحد من التخفيف من عملية التلاعب بالارباح وتخفيض التكاليف التعاقدية، حيث ان ادراك مستخدمي القوائم المالية لتحفظ النظام المحاسبي يجعلهم يدركون ان انخفاض الارباح المحاسبية لا يعكس بالضرورة انخفاض الاداء الاقتصادي للمنشأة، مما يؤدي الى انخفاض اي منافع لإدارة الربح.
- ٣- يزيد التحفظ المحاسبي من موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث ان التحفظ في اعلان النتائج الجيدة للشركة يعمل على زيادة المعلومات المحاسبية ثقة وقدرة على التنبؤ بالمستقبل.

### ٢-١ انواع التحفظ المحاسبي

هنالك تصنيفات متعددة لأنواع التحفظ المحاسبي قدمت بمجال رؤية مختلف وفقاً لاختلاف وجهات النظر ومجالات الاهتمام، وان كان فيما بينها بعض من جوانب التداخل، الا ان اكثر هذه التصنيفات التي حظيت بقبول واتفاق بين كثير من تلك الدراسات، هو التصنيف الذي يميز بين نوعين من التحفظ المحاسبي وفقاً لارتباطه بالنتائج المتوقعة والفعلية للأحداث الاقتصادية (او لاعتماده على الاخبار او الابعاد تأثيره على القوائم المالية) وذلك على النحو التالي:

#### ١- التحفظ المشروط

يرتبط هذا النوع من التحفظ بالتنبؤ بحدوث احداث اقتصادية او اخبار غير مرغوب فيها (سيئة) بدرجة كافية، والتي ينتج عنها تخفيض القيمة الدفترية لصافي الحقوق المساهمين، وفي ذلك الوقت لا يتم زيادة هذه القيمة عند حدوث احداث اقتصادية او اخبار مرغوب فيها (جيدة). ومن الأمثلة على هذا النوع من التحفظ تطبيق سياسة التكلفة او السوق ايها اقل عند تقييم المخزون، وتطبيق الاجراءات المحاسبية للاعتراف بخسائر الانخفاض الحاد في قيمة الاصول طويلة الاجل وغير الملموسة عندما تتجاوز قيمتها الدفترية قيمتها الاستردادية، والاعتراف بالخسائر المحتملة وتكوين مخصصات، ويطلق على التحفظ المشروط مصطلح التحفظ المعتمد على الاخبار من حيث ابعاد تأثيره على عناصر القوائم المالية. (شاهين، ٢٠١٥، ص ٣٢٢)

#### ٢- التحفظ غير المشروط

يمثل تخفيض منتظم في قيم صافي الاصول، ويرى احياناً بتحفظ الميزانية الختامية، او التحفظ المستقل، فهو يتم بشكل مستقل عن طبيعة الانباء المستقبلية او العائدات المتوقعة، ويتجه للتقرير عن قيم منخفضة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، يتحقق من خلال تحميل النفقات على



الفترة الحالية بدلا من رسملتها. ومن الامثلة على هذا النوع من التحفظ، اهلاك الاصول الثابتة بطريقة الاهلاك المعجل بدلا من طريقة القسط الثابت، والاستمرار في تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية للأصول، ومعالجة تكاليف البحث والتطوير كمصروفات إيرادية بدلا من رسملتها وظهارها ضمن قائمة المركز المالي، واتباع طريقة الوارد اولا يصرف اولا بدلا من طريقة المتوسط المرجح عند تحديد تكلفة المنصرف من المخزون. ويطلق على التحفظ غير المشروط مصطلح التحفظ غير المعتمد على الاخبار من حيث ابعاد تأثيره على عناصر القوائم المالية. (يوسف، ٢٠١٢، ص ٢٤٦)

### ٣-١ دوافع التحفظ المحاسبي

لقد قدم الادب المحاسبي عدداً من الدوافع التي تكمن وراء الطلب على التحفظ المحاسبي وذلك في محاولة لتقديم المبررات التي تفسر السلوك المتحفظ في التقرير المحاسبي (Qiang,2007).

يتناول الباحث هذه الدوافع (التفسيرات) بشكل تحليلي فيما يلي:

١- المبرر الضريبي: تؤثر الاعتبارات الضريبية على الاختيار الاداري للسياسات المحاسبية حيث ان الضرائب تفرض على اساس رقم الربح المحاسبي، ولإدارة حرية اختيار السياسة التي تحقق غرضها، فالعلاقة بين الضرائب والتقارير المالية يمكن ان تؤدي الى حدوث تقرير مالي متحفظ تستطيع من خلاله تخفيض قيمة العبء الضريبي، وذلك بتعجيل الاعتراف بالأعباء والخسائر المتوقعة، وايضا تتبع سياسات تؤدي الى تأجيل الارباح الحالية الى الفترات المستقبلية، لتجنب فرض ضرائب مرتفعة في الفترة الحالية او لمواجهة تكاليف سياسية (عبد المنعم، ٢٠١٥، ص ٣٥).

٢- المبرر التعاقدي: يعتبر التفسير التعاقدي من اقدم التفسيرات التحفظ المحاسبي، فهناك العديد من الاطراف التي تهتم بعمل الشركة، والتي تسعى الى تحقيق مصالحها من بينها المساهمين والمقرضين، والذين يسعون الى ضمان مصالحهم من خلال التحفظ المحاسبي، حيث يضمن التحفظ المحاسبي للمساهمين استمرارية الارباح في المستقبل وجودتها، ويوفر للدائنين ضماناً أكبر على سداد الالتزامات، كما يحد من استغلال الادارة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المساهمين والدائنين (حمدان، ٢٠١٢، ص ٢٤).

٣- المبرر النقاضي: تعتبر الدعاوي القضائية احد مصادر التحفظ خلال السنوات الاخيرة، حيث ينتج عن النقاضي مدفوعات غير متماثلة، حيث ان تقييم صافي قيم الاصول بالزيادة يتحمل ان يؤدي الى رفع تكاليف النقاضي للمنشأة مقارنة بحالة تقييم صافي الاصول بالنقص، فمن خلال تقييم قيم صافي الاصول يمكن تدنية تكاليف النقاضي المتوقعة ويعرف بالتفسير القضائي (شعور، ٢٠١٦، ص ١١٧).

٤- المبرر التنظيمي: حيث ان التنظيم الاسواق المالية والتعاملات المالية، اثر مباشر على طبيعة الافصاح المحاسبي، وذلك من خلال التعليمات ومتطلبات الافصاح التي اقرتها هيئات الاوراق المالية، والتي كان لها دوراً في توجيه التحفظ المحاسبي (حمدان، ٢٠١٢، ص ٢٤).

### ٤-١ مستويات (ممارسات) التحفظ المحاسبي.

قدم الفكر المحاسبي الاكاديمي العديد من النماذج الكمية لقياس مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية. وان اهم واكثر النماذج قبولاً وشيوعاً واستخداماً لقياس مستويات التحفظ المحاسبي هي ما يلي:

١- نموذج باسو (Basu,1997): ويعرف ايضاً بمقياس العلاقة بين الارباح وعوائد الاسهم، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، وهو يفترض الحقيقة التي مفادها ان المحاسبون يميلون الى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويفترض هذا النموذج ان التحفظ المحاسبي يتطلب درجة اعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر وهو جوهر التحفظ المحاسبي اذ تؤدي المكاسب الى زيادة صافي الاصول، بينما تؤدي الخسائر الى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذة المكاسب والخسائر اي ان التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، اذ تنعكس الاخبار السيئة في الارباح بشكل اسرع من الاخبار الجيدة، وقد تتبأ (Basu) ان عوائد الاسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في ارباح الفترة نفسها، بينما عوائد الاسهم الموجبة ستعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة (النجار، ٢٠١٤، ص ١٨٥).

٢- نموذج بيفر وريان (Beaver&Ryan,2000): يعرف هذا المدخل بمقياس صافي الاصول، حيث تستخدم نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة مقارنة بقيمة الدفترية الى القيمة السوقية، وقد اشارت عدة دراسات الى ان انخفاض نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لأقل من واحد صحيح عبر فترة زمنية، يشير الى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم

الاعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية بمعنى ان الشركة مقبمة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادت به النظرية المحاسبية (حمدان، ٢٠١٢، ص ٢٥).

٣- نموذج جيفولي وهين (Givoly&Hayn,2002): يعرف هذا النموذج في الادب المحاسبي الاكاديمي بنموذج الاستحقاقات السالبة، حيث يركز قياسه لمستويات التحفظ المحاسبي، على الاستحقاقات غير التشغيلية (الاختيارية) السالبة كجزء من القيمة الدفترية للوحدة الاقتصادية. ويرجع الاساس المنطقي وراء هذا النموذج، الى ان التحفظ المحاسبي يعتمد على منظور الاستحقاقات المحاسبية لتأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر، وبتكرار ذلك من فترة مالية لأخرى، فان مجمع الاستحقاقات غير التشغيلية في الوحدة الاقتصادية سيصبح سالباً فترة بعد اخرى، ومن ثم فإن تزايد معدل تراكم الاستحقاقات غير التشغيلية فإنه يعد بمثابة مؤشراً على ارتفاع مستويات التحفظ المحاسبي (حسين، ٢٠١٥، ص ٣٢٨).

٤- نموذج بنمان وزانج (Penman&Zhang,2002): يعرف هذا النموذج تحت اسم مؤشر (C-Score) يهدف هذا النموذج الى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية، وذلك بالنظر الى نسبة الاحتياطات السرية الى صافي الاصول التشغيلية، حيث ان زيادة الاحتياطات السرية بنسبة اعلى من صافي الاصول التشغيلية يشير الى ان الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الاعلان عن قيمة اصولها، فانه يدل على اتباع الوحدة الاقتصادية لسياسات محاسبية متحفظة، ومن ثم فان ارتفاع مؤشر (C-Score) يدل على ارتفاع مستويات التحفظ المحاسبي للوحدة الاقتصادية (عبد المنعم، ٢٠١٥، ص ٦٣).

### ١-٥ أثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي

يُعد التحفظ المحاسبي أحد الدوافع الإدارية للمنشآت هو السعي الدائم نحو تخفيض تكلفة التمويل، حيث تسعى المنشآت الاقتصادية إلى تعزيز مقدرتها الائتمانية من أجل الحصول على ما يلزمها من تمويل بأقل تكلفة ممكنة، مما لاشك فيه أنها تحاول أيضاً تخفيض تكلفة التمويل بالملكية، من هنا نشأت فكرة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات وبين كلاً من قدرتها على الاقتراض وتكلفة ما تحصل عليه من قروض من ناحية، وبين تكلفة التمويل بالملكية من ناحية أخرى، كما أن مستوى التحفظ المحاسبي على القوائم المالية يعتمد على ما إذا كانت اتفاقيات الدين يمكن التفاوض فيها أم لا وما هي تكلفة التفاوض، لكن كلما ارتفعت تكلفة التفاوض كلما أدى ذلك إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي مما يقلل من كفاءة اتفاقيات الدين ويزيد من تكلفة الاقتراض (الابراشي، ٢٠١٥، ص ٧٠).

ويعتبر التحفظ المحاسبي من اقدم اليات ابرام عقود الدين كوسيلة لحماية مصالح الدائنين. حيث ان ابرام الدين على اساس ارقام محاسبية متحفظة، وكذلك تقديم قوائم مالية متحفظة في اطار متابعة تلك العقود بعد التعاقد يسهم بشكل كبير في تخفيض مخاطر نقص القيمة، وبناءً على ما

سبق فان مخاطر نقص القيمة تخلق نوعاً من الطلب على التحفظ المحاسبي لدى المقرضين (عبد المنعم، ٢٠١٥، ص ٣١).

وفي ظل عدم وجود التحفظ المحاسبي فإن الدائنين لن يعتمدوا على القيود الموجودة بالعقد فقط، وانما سيلجؤون الى طرق اخرى قد تكون مكلفة وذلك لحماية انفسهم. حيث يقوم المقرض بمراجعة القوائم المالية للشركة في كل سنوات القرض حتى يتم سداده، وهذا سوف يزيد من تكاليف القرض ومن تحمل القرض لتلك التكاليف. وعلى جانب اخر يختار المدينون ايضا المستوى المثالي للتحفظ عند اعداد تقاريرهم المالية اعتماداً على تكلفة والعائد، وذلك تجنباً لتحمل تكاليف اضافية نتيجة التأخر عن السداد، الا ان التحفظ الدائنين يكون اكبر من تحفظ المدينين (Nikolaev,2000).

كما انه في حالة كتابة قواعد متحفظة في عقد القرض، فان المقرض سوف يقوم بشكل دوري بتعديل القوائم المالية التي تقدمها الشركة لتتفق مع القواعد المحددة في العقد، وبناءً عليه فان كتابة شروط عقد القرض بصورة اكثر صرامة وتعديل القوائم المالية بشكل دوري يرفع من تكاليف التعاقد التي يتحملها المقرض وينقل عبئها الى المقرض سواء من خلال استرداد مصروفات التعاقد او من خلال رفع معدل الفائدة على القرض (Verrecchia,2006).

مما سبق يتضح لدى الباحث ان هناك مصلحة مشتركة بين المقرض والمقرض تتحقق من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي، حيث انه عند استخدام سياسة التحفظ المحاسبي ستكون تكلفة التعاقد عند معدل اقل (تخفيض تكلفة الاقتراض) ومن ثم التحفظ في صالح الشركة المقرضة وفي صالح المقرض ايضاً من اجل الحفاظ على امواله لدى الشركة المقرضة.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء الجانب التطبيقي للدراسة والذي يهدف الباحث من خلاله الى اختبار الفروض، ومن ثم التوصل الى نتائج الدراسة، وفيما يلي العناصر التي يتم من خلالها اعداد وعرض الدراسة التطبيقية:

## متغيرات الدراسة

### المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في التحفظ المحاسبي.

### المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض والتي تم تحديدها في متغيرين هما، تكلفة الاقتراض المرسلة المعدلة بالقيمة الحالية، تكلفة الاقتراض المستبعدة من الرسمة والمحملة على قائمة الدخل،

### قياس المتغيرات

#### قياس المتغير التابع:

سوف يتم قياس التحفظ المحاسبي والذي يمثل المتغير التابع من خلال نموذج (Beaver and Ryan,2005) والذي يرى الباحث انه النموذج الانسب من النماذج المختلفة السابق عرضها لقياس التحفظ المحاسبي حيث يتناسب مع موضوع الدراسة والذي يربط بين تكلفة الاقتراض والتحفظ المحاسبي، لذلك يتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة السوقية لصافي الاصول/ القيمة الدفترية لصافي الاصول، وبالتالي كلما زاد ناتج هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة درجة التحفظ المحاسبي.

#### قياس المتغيرات المستقلة:

يمكن قياس تلك المتغيرات من خلال النموذج الرياضي وذلك على النحو التالي:

✓ المتغير المستقل الأول: تكلفة الاقتراض المرسلة:

$$\text{Adjusted TCBC} = \text{TCBC} \times \text{PVC} \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

Adjusted TCBC = اجمالي تكلفة الاقتراض المرسلة.

TCBC = إجمالي تكلفة الاقتراض التي ينبغي رسمتها عن القروض.

PVC = معامل القيمة الحالية.

✓ المتغير المستقل الثاني: تكلفة الاقتراض المستبعدة من الرسمة:

$$\text{FE} = \text{Adjusted TCBC} - \text{TCBC} \dots\dots\dots (2)$$

حيث إن:

FE = المصروفات التمويلية الواجب تحميلها على قائمة الدخل.

مجتمع الدراسة واختيار العينة

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المقيدة والمتداولة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية في كافة القطاعات المختلفة للأنشطة والتي تشمل 6 قطاعات، وذلك خلال الفترة من عام 2012 لغاية 2016

### اختيار العينة

شملت عينة الدراسة 22 شركة موزعة على 6 قطاعات لأنشطة مختلفة والمبينة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة على القطاعات المختلفة

ت	اسم القطاع	عدد الشركات
1	الاستثمار	5
2	الخدمات	4
3	الصناعة	6
4	الفنادق والسياحة	3
5	الاتصالات	2
6	التحويل المالي	2
	المجموع	22

وعند اختيار الشركات الممثلة لعينة الدراسة فقد تم اختيارها بعد توفر الشروط التالية:

- 1- ان يكون قد ثبت قيامها بالتحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية.
- 2- الا يكون قد تم ايقاف التداول على اسهمها خلال فترة الدراسة.
- 3- الا تكون قد تعرضت للتصفية او الاندماج خلال فترة الدراسة.
- 4- توافر كافة البيانات الخاصة بها اللازمة لأعداد الدراسة.

### بيانات الدراسة:

تتمثل بيانات الدراسة في جميع البيانات المالية للشركة الممثلة لمجتمع الدراسة وللإضافة لقياس متغيراتها وتحديد عينتها، بالإضافة الى بعض البيانات الكمية والنوعية الأخرى اللازمة لتوصيف مجتمع وعينة الدراسة، وذلك بغرض اختبار فروض الدراسة ومن ثم تحقيق اهدافها.

### الاساليب الاحصائية

#### اختبار كولومجروف - سمرنوف

يتم استخدام هذا الاختبار لتحديد هل تتبع البيانات الدراسة التوزيع الطبيعي؟ وذلك لتحديد نوع الاختبارات الاحصائية التي يمكن استخدامها في اختبار فروض الدراسة، هل ستكون اختبارات معلميه ام غير معلميه؟ وبناءً على نتيجة هذا الاختبار والتي اوضحت ان بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعملية لاختبار الفروض، وايضاً في ضوء طبيعة بيانات الدراسة وحجم العينة وطبيعة الفروض تم اختيار الاساليب الاحصائية التالية بغرض تحليل البيانات ومن ثم اختبار فروض الدراسة

#### نموذج الانحدار المتعدد

تم استخدام هذا النموذج في اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجمعة والتي تمثل مقياس تكلفة الاقتراض والمتغير التابع والذي يمثل مقياس التحفظ المحاسبي، ويمكن صياغة هذا النموذج في صورة المعادلة التالية:

$$Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + e$$

حيث ان

$Y$  التحفظ المحاسبي،  $a$  ثابت نموذج الانحدار،  $b_1, b_2$  معامل نموذج الانحدار،  $x_1$  تكلفة الاقتراض المرسلة،  $x_2$  تكلفة الاقتراض الغير مرسلة،  $e$  الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار

### معامل ارتباط بيرسون

ويتم استخدام هذا المعامل في اختبار هل هناك علاقة ارتباط بين كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة والمتغير التابع وايضا التعرف على نوع ودرجة هذه العلاقة. وقد تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for social sciences، المتعارف عليه بـ spss، وبمستوى معنوية 5% في اجراء التحليل الاحصائي للدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية السابقة.

### تحليل البيانات واختبار الفروض

#### الفرض الاول

$H_1$  لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تكلفة الاقتراض والتحفظ المحاسبي

تم تحليل البيانات الخاصة بهذه الفرضية ومن ثم اختبارها باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد والذي اسفر عن النتائج التالية

1- بلغ معامل الارتباط ( $R$ ) للنموذج 79% تقريبا، وهو مرتفع مما يشير الى قوة العلاقة بين المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات المستقلة (تكلفة الاقتراض المرسلة، تكلفة الاقتراض الغير مرسلة) المتمثلة بتكلفة الاقتراض.

2- بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) للنموذج 65% تقريبا، ويعني ذلك ان القوة التفسيرية لنموذج الانحدار جيدة، حيث نموذج التفسير استطاع تحليل 65% من التغير في التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) من خلال المتغيرات المستقلة (تكلفة الاقتراض) وهذا يدل على ملائمة نموذج الانحدار.

3- تدل نتائج تحليل التباين (ANOVA) والمبينة في الجدول رقم (2) على ان نموذج الانحدار المقدر المعنوي، حيث بلغت قيمة ( $sig$ ) 0.000 وهي اصغر من 0.05، وهذا يؤكد على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول رقم (2) نتائج نموذج الانحدار

البيان	درجات الحرية	F	Sig
الانحدار	2	32,399	0.000
الباقي	32		
الاجمالي	34		

4- تشير النتائج الخاصة بجدول المعاملات الموضحة في الجدول رقم (3) الى حدوث معنوية نموذج الانحدار يرجع الى معنوية جميع المعاملات النموذج وهي معامل ثابت النموذج والذي بلغ مستوى معنوية 0.005 ومعامل المتغير المستقل الاول تكلفة الاقتراض المرسلة

والذي بلغ مستوى معنوية 0.000 ومعامل المتغير المستقل الثاني تكلفة الاقتراض غير المرسمة 0.32 كذلك فإن الاشارات الموجبة لمعاملات المتغيرات المستقلة تدل على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والتحفظ المحاسبي.

في ضوء هذه النتائج نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تكلفة الاقتراض (المرسمة والغير مرسمة) والتحفظ المحاسبي.

وهناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين تكلفة الاقتراض والتحفظ المحاسبي.

وتكون معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة لتكلفة الاقتراض والمتغير التابع للتحفظ المحاسبي كمايلي:

$$Y=1113.711+2103.576+754.177x_2$$

جدول رقم (3) نتائج نموذج الانحدار

البيان	معامل الانحدار (B)	T	Sig
ثابت الانحدار	1113.711	2.787	0.005
المتغيرات المستقلة			
تكلفة الاقتراض المرسمة	2103.576	4.117	0.000
تكلفة الاقتراض الغير المرسمة	754.177	2.111	0.32

H2 لا توجد هنالك علاقة بين مستويات التحفظ المحاسبي والمعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام معامل ارتباط بيرسون والذي اسفر عن النتائج التالية والموضحة في الجدول رقم (4) بلغ معامل الارتباط بين مستويات التحفظ المحاسبي والمعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض 0.778 ويعني ذلك ان هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين، ولما كان مستوى المعنوية الناتج عن الاختبار قيمته 0.000 وهو اقل من مستوى المعنوية المحدد مسبقاً وهو 0.05 لذا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من المتغيرين وبدرجة ثقة 98%

جدول رقم(4) نتائج معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات		الاحصاءات	
		معامل ارتباط بيرسون	Sig
التحفظ المحاسبي	تكلفة الاقتراض المرسمة	0.788	0.000
	تكلفة الاقتراض غير المرسمة	0.701	0.000
		حجم العينة	
		32	

### النتائج والتوصيات

النتائج :

- 1- استخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات.
- 2- معالجة تكلفة الاقتراض على انها اعباء تحمل على قائمة الدخل ينتج عنها بتحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصروفات وتعطي مؤشراً افضل للتدفقات النقدية المستقبلية.
- 3- تبين من خلال تطبيق نموذج (Beavera and ryan,2000) لقياس درجة التحفظ على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٦ ان مستوى التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة.
- 4- هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين كل من المعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

التوصيات :

١- يجب اتباع افضل الممارسات المحاسبية لتكلفة الاقتراض في ظل المحددات المختلفة لتكلفة الاقتراض حرصاً على سلامة الحالة المالية للشركة وتجنبها مخاطر الافلاس.

٢- محاولة استخدام تكلفة الاقتراض المرسلة والمعدلة بالقيمة الحالية لتحقيق التكامل بين التقارير الادارية الداخلية والتقارير المالية الخارجية ومن ثم تحقيق التوازن والاطار اللازم للتقرير المالي الذي يحدد مؤشرات الاداء الاساسية.

٣- استناداً الى نتائج التي تم التوصل اليها والتي تشير الى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، فإن الدراسة توصي الجهات المشرفة والمنظمة لعمل هذه الشركات تفعيل اليات الحاكمية المؤسسة فيها واليات الرقابة الاخرى من اجل الزامها بمستوى افضل من التحفظ عند اعداد التقارير المالية خدمة لمستخدمي التقارير المالية للذين يسعون للحصول على معلومات اكثر موثوقية تبنى عليها قراراتهم الاقتصادية.

٤- يشير ارتفاع مستويات التحفظ المحاسبي الى ارتفاع جودة عقود الدين بمعنى ان الشركات التي تتحفظ في الاعلان عن نتائج متفائلة تكون اقدر على الوفاء بالتزاماتها بناء على ذلك توصي الدراسة الجهات المقرضة الى اعتماد مؤشر التحفظ المحاسبي ضمن مؤشرات التصنيف الائتماني نظراً لما يوفره ذلك من توفر القدرة الأتمانية للشركات.

٥- توجه الاهتمام نحو اختيار وجود تحفظ محاسبي بقر كافي بالشركات التي لاتعتمد على الاقتراض وكذلك الشركات التي تزيد فيها تكلفة الاقتراض حيث بين النتائج انه هناك وجود علاقة طردية بين تكلفة الاقتراض والتحفظ المحاسبي.

### المصادر

#### المصادر باللغة العربية

١- عبد النبي، اشرف فهمي عبد الحميد، ١٩٩٠، اطار مقترح للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض الرأسمالي بالتطبيق على شركة الدقهلية للغزل والنسيج، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٢- المناوي، حازم عزمي مسعد، ٢٠٠٠، قياس تكلفة الاقتراض وأثره على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

٣- عرفه، طارق محمد احمد، ٢٠٠٠، شرح معايير المحاسبة المصرية، الجزء الثاني، بدون ناشر.

٤- حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٨، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الجزء الرابع، قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل، الدار الجامعية، القاهرة.

٥- شاهين، احمد محمد، ٢٠١١، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثاني.

٦- ابو خزانة، ايهاب محمد، ٢٠١٢، أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الدراسات التجارية، المجلد ٣٢، العدد ٥.

٧- درغام وعيسى، ماهر موسى وبلال حسن، ٢٠١٢، أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٢٣)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٣٤)، العدد (١٠٦).

٨- حمدان، علام محمد موسى، ٢٠١٢، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد (٨)، العدد (١).

٩- يوسف، علي، ٢٠١٢، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في التحفظ التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (١).

١٠- التميمي، ارشد فؤاد؛ القيسي، احمد فارس؛ ٢٠١٢، قياس العلاقة بين التدفق النقدي الحر وكلفة راس المال واثرهما على القيمة السوقية المضافة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٣٦، العدد ٣.

١١- النجار، جميل حسن، ٢٠١٤، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (١٧)، العدد (٢).

١٢- محمد، حسناء عطية حامد، ٢٠١٤، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية: دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

١٣- الابراشي، احمد محمود احمد، ٢٠١٥، محددات المعالجة الأصلية والمعالجة البديلة لتكلفة الاقتراض في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

١٤- حسين، علاء علي احمد، ٢٠١٥، تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الاداء المالي والسوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري، المجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني.

١٥- ضاحي، حسن نايب، ٢٠١٥، مدى تأثير الاختلافات النوعية بين منظمات الاعمال على قواعد قياس وعاء ضريبة الدخل، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

١٦- شقور، عمر فريد، ٢٠١٦، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة ادارة الارباح، journal of business & management، 4 (2)

١٧- عبد المنعم، ريم محمد حمود، ٢٠١٥، دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص الشركات في بيئة الاعمال المصرية، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

1- Keith, Dana Sims, 2013, Financial Factors and Institutional Characteristics That Relate to The Long-Term Debt of U.S. Four-Year Public Colleges and Universities, Unpublished doctoral dissertation, The University of Alabama, Tuscaloosa, Alabama.

2- Reeb, David M., Mansi Sattar A., and Allee John M., 2001, Firm Internationalization and the Cost of Debt Financing: Evidence from Non-Provisional Publicly Traded Debt, Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol. 36, No. 3, pp 395-414.

3- Johnson, Craig L. and Kriz, Kenneth A., 2005, Fiscal Institutions, Credit Ratings, and Borrowing Costs, Public Budgeting & Finance, Vol 25, No 1, pp 84-103.

4- Kim Dong Hyeon and Lin Shu Chin, 2012, Inflation and Inflation Volatility Revisited, International Finance, vol 15, no 3, pp. 327-345.

5- Sorina, Mihaela, Mihaela, Luțaș., 2013, Convergence and Divergence in European Union: Evidence For Beta Convergence among new EU Member States, Economic Science Series, Vol. 22 Issue 1, p262-271.

6- Lee, Simon, 2006, Borrowing costs: an issue for public sector entities, Chartered Accountants Journal, Vol85, No 6, pp 31-32

7- Jieying Zhang, 2008, The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers, Journal of Accounting and Economics, 45, 27-54